من جانب المستشار القضائي للحكومة والنيابة العامة لتطبيق القانون» (المصدر نفسه).

أما رئيس الكنيست شلومو هيلل، فقد عبر عن قلقه بشكل خاص ازاء الأجواء السائدة التي توحي بامكان خرق قوانين معينة (المصدر نفسه).

وفي خضم الجدل حول قانون مكافحة الارهاب والفائدة المرجوة منه والمطالبة بمزيد من الحزم في عمليه تطبيقه، بعث عضو الكنيست مردخاي فيرشوفسكي برسالة الى شمعون بيرس وحزب العمل، دعا فيها الى العمل الى احداث تغيير في القانون، لكي يستطيع، بموجبه، اعضاء كنيست من عقد لقاءات مع ممثلي م.ت.ف. ويعتقد فيرشوفسكي بأنه كان من الأفضل إلغاؤه. ولكن على أرضية نسب القوى في الكنيست الحالي، فان الامر ليس ممكناً. لهذا يقترح فيرشوفسكي على بيرس تمرير قرار في الحكومة يسمح، بموجبه، لأعضاء كنيست بالمشاركة في مثل تلك اللقاءات. وهكذا، يستطيع أعضاء كنيست آخرون، ممن لا يرغبون في مخالفة القانون، من الانضمام الى جهود التفاهم من أجل السلام (عل همشمار، ١٩٨٧/٦/٢٤).

القانون والامتحان الصعب

في سياق التعليق على لقاء بودابست وتحدي قانون مكافحة الارهاب، كتبت صحيفة «معاريف» (١٩٨٧/٦/١٥): «هناك أساس للاعتقاد بأن عضو الكنيست شارلي بيطون ورفاقه الشيوعيين، الذين سافروا الى بودابست من أجل معانقة وتقبيل رجال م.ت.ف. واصدار بيانات احادية الجانب، قد حصلوا، قبل سفرهم، على استشارات قانونية، وليس فقط على ارشادات سياسية. وعلى أرضية هذا الواقع، لن ندهش اذا ما اتضح للنيابة العامة ان ليس في مقدورها تقديم بيطون الى القضاء بسبب حصانته البرلمانية، تلك الحصانة التي تجعل من أعضاء الكنيست كافة ملائكة. لهذا، ينبغي على مستشار الحكومة القضائي ابداء رأيه حول هذه النقطة، وبسرعة. لا نريد ان نسمع، مجدداً، ان المستشار ' يقوم بدراسة القضية' ... ليس هناك ادنى شك في ان بيطون واجهزة ' حداش' وانصارهم قد ارادوا، منذ البداية، السخرية من القانون ووضعه امام الامتحان الصعب كخطوة اولى في سبيل الغائه».

وفي السياق ذاته، كتب يوسف فينكلتون في «معاريف»: «ان هناك موظفين بارزين في م.ت.ف. يخططون لاجراء لقاءات مماثلة مع شخصيات عامة اسرائيلية خلال هذا العام. وقد ادعوا بأن اسرائيليين بارزين سوف يشتركون في هذه اللقاءات، وسوف تصدر عنها بيانات مشتركة». وخلص الى «ان قرار اللقاء مع الاسرائيليين يشير الى ان م.ت.ف. اصبحت اكثر واقعية». واستدرك قائلاً: «هذا لا يعني انها سوف تتخلى عن اعمال ' الارهاب' »، فقد اتخذت في مجلسها الاخير، قراراً بشأن تصعيد الكفاح المسلح ضد اهداف في اسرائيل وفي المناطق [المحتلة]» (يوسف فينكلتون، معاريف، ١٩٨٧/٦/٧).

أما يهوشاع بيئور، فقد ربط بين احداث مخيم الدهيشة، حيث قام مستوطنو غوش ايمونيم وعصابات كهانا بالاعتداء على سكان المخيم وممتلكاتهم، وبين لقاء بودابست، متهماً الشرطة بالتعامل، بقسوة، مع المستوطنين، وبلين مع مخالفي قانون مكافحة الارهاب. وفسر هذا الموقف، من جانب الشرطة، بأنه يعود الى سياسة وزير الشرطة المعراخي، حاييم بارليف، الذي يعمل على تسييس مهام الشرطة الأمنية.

كذلك ندد بموقف مستشار الحكومة القضائي السابق، البروفيسور اسحق زامير، اذ قال: «ان زامير هذا لم يتخذ موقفاً عندما تجرأ اوري افنيري على اجتياز الخطوط في بيروت المحاصرة، في أوج المعارك، من أجل عقد لقاء ومعانقة عرفات، ذلك اللقاء الذي خدم كثيراً قادة م.ت.ف. فيما بعد. وبهذا أفسح زامير في المجال للقيام بلقاءات مجاملة بين اليسار الاسرائيلي و ' القتلة' من رجال م.ت.ف.» (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٦/٢٤).

صلاح عبدالله